OIC/EX-17-CFM/2021/Final Res.

قرار

بشأن الوضع الإنساني في أفغانستان

الصادر عن

الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي

إسلام أباد – جمهورية باكستان الإسلامية

19 ديسمبر 2021

قرار بشأن

"الوضع الإنساني في أفغانستان"

إن مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في دورته الاستثنائية السابعة عشرة في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يوم 15 جمادى الأولى 1443 هـ (الموافق 19 ديسمبر 2021)؛

إذ يرحب بمبادرة المملكة العربية السعودية، بصفتها رئيس القمة الإسلامية، لعقد دورة استثنائية لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي حول الوضع الإنساني في أفغانستان؛

وإذ يشيد بجمهورية باكستان الإسلامية لاستضافتها الاجتماع في إسلام أباد يوم 19 ديسمبر 2021؛

وإذ يستذكر الجهود التي تبذلها جمهورية إندونيسيا لإبراز الوضع الإنساني الخطير في أفغانستان على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك ما يجمع الدول الإسلامية من هواجس وانشغالات من أجل المضي قدماً في معالجة الوضع الإنساني في أفغانستان.

وإذ يسترشد بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي. والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي، ومجلس وزراء الخارجية، والبيان الختامي للاجتماع الاستثنائي مفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد في جدة في 22 أغسطس 2021 بشأن الوضع في أفغانستان؛

وإذ يستذكر إعلان مكة الذي اعتمده أكثر من 1200 عالم مسلم بارز في المؤتمر الدولي لرابطة العالم الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة عام 2019؛

وإذ يقر بالقيم الإسلامية الراسخة التي تشكل روح المجتمع المسلم؛

وإذ يقر أيضاً بأن التنمية والسلم والأمن والاستقرار وحقوق الإنسان هي قضايا مترابطة ويعزز كل منها الآخر،

وإذ يؤكد من جديد الالتزام القوي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية؛

وإذ يشير إلى أن الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة مرتبطة، من بين أمور أخرى، بالنزاع الطويل الأمد في أفغانستان، **وإذ يشدد**، في هذا الصدد على أهمية الاستثمار في التنمية البشرية من أجل إحلال السلم وتحقيق التنمية المستدامين في هذا البلد؛

وإذ يعرب عن تضامنه مع شعب أفغانستان ويجدد التزام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالمساعدة في إحلال السلم والأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان؛

وانطلاقاً من تقديرات الأمم المتحدة التي مفادها أن 60٪ من سكان أفغانستان البالغ عددهم (38) مليوناً يواجهون "مستويات من الجوع تصل إلى حد الأزمة" وأن الوضع يزداد سوءاً كل يوم؛

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة في أفغانستان، ولا سيما التحذير الذي أصدره برنامج الأغذية العالمي من أن 22.8 مليون شخص أي أكثر من نصف سكان أفغانستان، يواجهون نقصاً حاداً في الغذاء وأن 3.2 مليون طفل و700,000 امرأة حامل ومرضعة معرضون لخطر سوء التغذية الحاد؛

وإذ يرى أنه من الضروري مواصلة التعاون الاقتصادي من أجل تحسين الوضع الإنساني في أفغنستان والعمل في هذا الصدد على تنفيذ المشاريع الكبرى في مجال الطاقة والنقل والمواصلات والاتصالات، بما في ذلك أنبوب النفط الرابط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند ومشروع خط الربط الكهربائي بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان لتوفير فرص جديدة من أجل تعزيز الرفاه الاجتماعي للمواطنين الأفغان.

وإذ يأخذ علماً بأهمية القمة الخامسة عشرة لمنظمة التعاون لاقتصادي في مدينة عشق أباد يوم 28 نوفمبر 2021 وعلى توافق الآراء الذي تحقق في عشق أباد للعمل من أجل معالجة القضايا الإنسانية في أفغانستان.

وإذ يلاحظ بقلق بالغ انهيار النظام الصحي في أفغانستان وتفشي الأمراض وسوء التغذية الحاد، ولا سيما في مواجهة جائحة كورونا؛

وإذ يلاحظ أيضاً أنه وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، نزح 665 ألف شخص في الآونة الأخيرة داخل أفغانستان خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2021، بالإضافة إلى 2.9 مليون نازح بسبب الصراع في أفغانستان؛

وإذ يسلم بالتأثير غير المتناسب للوضع الإنساني في أفغانستان على البلدان المجاورة لها، ولا سيما فيما يتعلق بالتدفق الجديد للاجئين والهجرة غير الشرعية؛

وإذ يشير إلى أن ملايين اللاجئين الأفغان يقيمون بالفعل في البلدان المجاورة وخارجها بسبب الصراع الذي طال أمده وما يترتب على ذلك من تحديات اقتصادية واجتماعية تمتد لأكثر من 40 عاماً؛

وإذ يشيد بكرم ضيافة كل من باكستان وإيران، النابع من روح القيم والتراحم الإسلامية في استضافة ملايين اللاجئين الأفغان لأكثر من أربعة عقود من الزمن؛

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء تدهور الوضع الاقتصادي في أفغانستان والذي زاد من تعقيده استمرار تجميد الأصول الأفغانية في الخارج وكذلك المساعدات الدولية الأخرى، مما أدى إلى تفاقم مشاكل التدفق

النقدي العاجل، بما في ذلك دفع الرواتب للموظفين الحكوميين وعرقلة توفير الخدمات العامة والاجتماعية الأساسية لشعب أفغانستان؛

وإذ يؤكد أن من شأن الانهيار الاقتصادي في أفغانستان أن يؤدي إلى نزوح جماعي للاجئين، وأن يؤجج التطرف والإرهاب وعدم الاستقرار، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

وإذ يؤكد الحاجة إلى دعم أفغانستان في التصدي للفقر وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية لمواطنيها، ولا سيما ما يتعلق منها بالغذاء والمياه النظيفة والتعليم الجيد وخدمات الرعاية الصحية؛

وإذ يعترف بجهود المجتمع الدولي وبلدان الجوار والهيئات المانحة والمنظمات الدولية الأخرى في توفير المساعدات الإنسانية العاجلة لأفغانستان، **وأن** تطوير المؤسسات وبناء القدرات الذي تم خلال عقود من المساعدة والدعم الدوليين لأفغانستان على وشك الضياع، وأن إعادة بناء مؤسسات الدولة والقدرات اللازمة ستستغرق عقوداً من الزمن إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف المسار السلبي؛

وإذ يستذكر توقعات المجتمع الدولي بأن يغتنم جميع الأفغان هذه الفرصة التاريخية لتعزيز المصالحة الوطنية والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والتقيد بالمعايير الدولية الحاكمة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها؛

وإذ يؤكد من جديد على أهمية حماية واحترام الحق في الحياة والأمن والكرامة لشعب أفغانستان امتثالاً للمبادئ الإسلامية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

وإذ يؤكد على أهمية إنشاء هيكل حكومي شامل يعتمد سياسات داخلية وخارجية معتدلة وسليمة، مع **اعتماد نهج** ودي تجاه جيران أفغانستان والدول الأخرى، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في إحلال السلم الدائم والأمن والسلامة والازدهار طويل المدى لأفغانستان والمنطقة؛

وإذ يؤكد أيضاً على أهمية المشاركة الهادفة للمرأة في جميع المجالات والدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والأقليات؛

وإذ يؤكد أن خطر الإرهاب لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن والاستقرار لأفغانستان وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي؛

وإذ يقرّ بأن للإرهاب عواقب وخيمة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للضحايا وأسرهم، ولا سيما النساء والفتيات، **وإذ يستنكر** معاناة شعب أفغانستان، ويؤكد من جديد تضامنه العميق معهم، مُشدداً على أهمية توفير هذه الحقوق مع الدعم والمساعدة المناسبين؛

وإذ يشدد أيضاً على وجوب عدم استخدام الأراضي الأفغانية كقاعدة أو ملاذ آمن لأي جماعة إرهابية؛

وإذ يدين بشدة الهجمات الإرهابية التي تبناها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية خراسان، وهي كيان تابع لداعش، مما أدى إلى إزهاق الكثير من الأرواح وإصابة كثيرين آخرين؛

وإذ يرحب بالتطمينات المتعلقة بسلامة وأمن الموظفين الدبلوماسيين والعاملين في المجال الإنساني في أفغانستان والمنظمات الدولية، فضلاً عن منح العفو العام، والامتناع عن الأعمال الانتقامية؛ والسماح بالمرور الآمن لجميع الراغبين في السفر من أفغانستان وإليها؛

وإذ يشيد بالدور المحوري لباكستان في إجلاء أكثر من 83,000 شخص من 47 جنسية من أفغانستان؛

وإذ يشيد كذلك بالدور المهم الذي اضطلعت به كل من قطر والكويت والإمارات وإيران واذربيجان وتركيا وغيرها من البلدان الأخرى في تسهيل عمليات الإجلاء من أفغانستان؛

وإذ يؤكد أهمية عدم تخلي المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، عن شعب أفغانستان؛

وإذ يرحب بحضور (ممثلي) الأمين العام للأمم المتحدة، والصين والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا الاتحادية واليابان وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي؛

وإذ يأخذ علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل السلطات الأفغانية:

1- **يؤكد** تضامن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع الشعب الأفغاني في سعيه إلى أفغانستان تنعم بالسلام والوحدة والاستقرار والسيادة والازدهار.

2- **يحث** أفغانستان على الالتزام بالمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة التعاون الإسلامي واحترام التزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك التزاماتها بموجب العهود الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والأطفال والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الحفاظ على قيم الأسرة، على النحو المنصوص عليه في التعاليم والمبادئ الإسلامية.

3- **يأخذ** علماً بالتقارير الواردة على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي تفيد بأن الأزمة الإنسانية في أفغانستان تتكشف بوتيرة وعلى نطاق غير مألوفين حتى الآن في التاريخ الحديث.

4- **يشجع** منظومة الأمم المتحدة، وخاصة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على مواصلة العمل المشترك مع منظمة التعاون الإسلامي من أجل إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة.

5- يرحب بمبادرة أوزبكستان لإنشاء مركز لوجستي برعاية الأمم المتحدة في مدينة ترمز لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة لأبناء الشعب الأفغاني.

6- **يهيب** بالمجتمع الدولي تقديم مساعدات إنسانية عاجلة ومستمرة لأفغانستان وكذلك إلى الدول الكبرى التي تؤوي اللاجئين الأفغان.

7- **يحث** المجتمع الدولي بشكل عام، ومجلس الأمن الدولي على وجه الخصوص، على ضمان عدم عرقلة العقوبات الحالية الموجهة لتقديم المساعدة الإنسانية أو الموارد الاقتصادية للحفاظ على المؤسسات والمدارس والمستشفيات في أفغانستان، والسماح للمؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإنسانية الأخرى بتوجيه المساعدة والأصول الحالية نحو المساعدات الإنسانية.

8- **يؤكد** أهمية استمرار تعامل المجتمع الدولي مع أفغانستان، ولا سيما في دعم الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الأفغاني.

9- **يقرر** أن منظمة التعاون الإسلامي ستضطلع بدور ريادي في إيصال المساعدات الإنسانية والإنمائية لشعب أفغانستان.

10- **يطلب** أن تتخذ الأمانة العامة خطوات فورية لتعزيز بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول من خلال مدها بالموارد البشرية والمالية واللوجستية، بما يمكنها من إقامة شراكات عالمية وتبسيط عمليات الإغاثة الميدانية.

11- **يقر** بأن أفغانستان تواجه تحديات خطيرة تتعلق بالسيولة النقدية، **ويقرر** مواصلة التركيز على التدابير الرامية إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية المشروعة.

12- **يشدد** على أن وصول أفغانستان إلى مواردها المالية سيكون عنصرا محورياً في منع الانهيار وفي إنعاش النشاط الاقتصادي، ويسلم في هذا الصدد بأهمية اتخاذ الإجراءات ذات الصلة مثل فتح قنوات تدفق المساعدات المالية والعينية والموارد لشعب أفغانستان واستكشاف مسارات واقعية للإفراج عن الأصول المالية لأفغانستان.

13- **يقرر** إنشاء صندوق استئماني للشؤون الإنسانية برعاية البنك الإسلامي للتنمية، ليكون بمثابة وسيلة لتوجيه المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان، بما في ذلك من خلال الشراكة مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى.

14- **يقرر** أن تشرع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الاستئماني مع وكالات منظومة الأمم المتحدة لوضع خارطة طريق لحشد الإجراءات في المحافل

ذات الصلة لفتح القنوات المالية والمصرفية لاستئناف السيولة وتدفق المساعدات المالية والإنسانية، ووضع آلية لتوجيه المساعدات الإنسانية العاجلة والمستمرة لشعب أفغانستان.

15- **يطلب** من البنك الإسلامي للتنمية الإسراع في تشغيل الصندوق الاستئماني للشؤون الإنسانية خلال الربع الأول من عام 2022.

16- يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المالية الإسلامية والجهات المانحة والشركاء الدوليين الآخرين إلى الإعلان عن تعهدات للصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان وتقديم المساعدات الإنسانية لأفغانستان.

17- **يقرر** أن تعمل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مع منظمة الصحة العالمية والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة لتأمين اللقاحات والإمدادات الطبية الأخرى والمساعدات الفنية وما يتصل بها من مساعدة لشعب أفغانستان في سياق جائحة كورونا وغيرها من المخاوف الصحية المستمرة والناشئة.

18- **يقرر** إطلاق برنامج الأمن الغذائي في أفغانستان ويطلب من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الاضطلاع بالعمل اللازم في هذا الصدد، من خلال إنشاء نظام احتياطي للأمن الغذائي خاص بمنظمة التعاون الإسلامي لدعم أفغانستان متى ما كان ذلك ضرورياً.

19- **يشجع** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجهات المانحة الدولية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والجهات الفاعلة الدولية الأخرى على المساهمة بسخاء في مبادرة الأمن الغذائي في أفغانستان.

20- **يدعو مجدداً** الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى العمل مع المؤسسات المالية المانحة لتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية اللازمة لأفغانستان وللاجئين الأفغان في البلدان المجاورة.

21- **يناشد** على نحو عاجل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مواصلة تقديم كل المساعدة الممكنة والضرورية للتعافي وإعادة الإعمار، والمساعدات الإنمائية والمالية والتعليمية والتقنية، والمادية لأفغانستان كأدوات سياسية لتعزيز تحقيق الحقوق والحريات الأساسية وضمان تمتع جميع المواطنين الأفغان بها.

22- **يؤكد مجدداً** أهمية مكافحة الإرهاب في أفغانستان وضمان عدم استخدام أراضي أفغانستان منطلقاً أو ملاذاً لأي جماعة أو تنظيم إرهابي.

23- **يحث** أفغانستان على اتخاذ خطوات ملموسة ضد التنظيمات والجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيما القاعدة وداعش والجماعات التابعة لهما، وهما حركة تركمانستان الشرقية الإسلامية وحركة طالبان الباكستانية وغيرها.

24- **يؤكد** مجدداً أن إحلال السلم والأمن والاستقرار في أفغانستان سيسهمان أيضاً في العودة الآمنة والكريمة لجميع اللاجئين والنازحين الأفغان وفي أداء دورهم البنّاء في تنمية هذا البلد.

25- **يحث** المجتمع الدولي على الاستمرار في التحلي باليقظة والحذر من إمكانية التحريض ودور المخربين، سواءً داخل البلد أو خارجه، في عرقلة الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

26- **يهيب** بالسلطات الأفغانية أن تواصل العمل من أجل تعزيز عملية الإشراك، بما في ذلك وضع خارطة طريق لنعزيز مشاركة أبناء الشعب الأفغاني كافة، بمن فيهم النساء والفتيات، في جميع مناحي حياة المجتمع الأفغاني.

27- **يشدد** على الحاجة إلى تضافر الجهود لإعادة بناء القدرات اللازمة لمؤسسات الدولة ذات الصلة في أفغانستان لمواجهة التحديات التي يشكلها الإرهاب والمخدرات والتهريب وغسل الأموال والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

28- **يقرر** تعيين السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، مبعوثا خاصاً للأمين العام للمنظمة لأفغانستان، تدعمه سكرتارية ومكتب منظمة التعاون الإسلامي في أفغانستان لتنسيق جهود المعونة والمساعدات، وتفويضه بمواصلة الانخراط الاقتصادي والسياسي مع أفغانستان ورفع تقارير دورية في هذا الشأن.

29- **يطلب** من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي تشكيل وفد من علماء الدين والفقهاء البارزين بقيادة مجمع الفقه الإسلامي الدولي والمؤسسات الدينية الأخرى ذات الصلة للانخراط مع أفغانستان بشأن القضايا ذات الأهمية الحيوية، مثل التسامح والوسطية في الإسلام، والمساواة في الحصول على التعليم وحقوق المرأة في الإسلام، على سبيل المثال لا الحصر.

30- **يطلب** من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي رفع تقرير، بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لأفغانستان، إلى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية بشأن التدابير المتخذة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ، والخطوات اللازمة المتخذة لتعزيز بعثة منظمة التعاون الإسلامي في أفغانستان.

31- **يطلب أيضاً** من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي رفع تقرير إلى الدورة الثامنة والأربعين يحدد التدابير اللازمة لمعالجة الوضع الإنساني والاقتصادي في أفغانستان، وكذلك تسليط الضوء على أي صعوبات عملية تنشأ أثناء تقديم المساعدات الإنسانية أو الأموال المتصلة بها أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية لأفغانستان من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات والمنظمات المالية والإنسانية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

&&&